

الجمهوريّة الجماهيريّة  
الديمقراطية الشعبيّة

للمؤتمر العالمي السادس  
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التنمية

# المؤتمر الدولي الثاني

يومي 5 - 6 ماي 2009

2

الأزمة العالمية الراهنة و البدائل العالمية و المصرفية

النظام المعاصر والاسلاميون نموذجا

من إعداد الباحثين:

<p>اللقب: إليفي.</p> <p>الإسم: محمد.</p> <p>الدرجة: ماجيستير.</p> <p>الوظيفة: أستاذ مساعد.</p> <p>الهاتف النقال: 069 30 43 16</p> <p>البريد الإلكتروني: docmoh17@yahoo.fr</p>	<p>اللقب: آيت زيان.</p> <p>الاسم: كمال.</p> <p>الدرجة: دكتوراه دولية.</p> <p>الوظيفة: أستاذ محاضر</p> <p>الهاتف النقال: 0552049430</p> <p>البريد الإلكتروني: kaitziane@yahoo.fr</p>
---	---

المؤتمر الجامعي بخميس مليلية

عنوان المداخلة : تحليل و تشخيص الأزمة المالية العالمية الراهنة من منظور الاقتصاد الإسلامي ( محاولة لاستنباط الدروس و استخراج الحلول ) .

المحور الثاني: معدل الفائدة و الأزمات المالية: سبب أم علاج

المستخلص: شكل تكرار الأزمات المالية ، ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام ، و ترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية أصبحت حادة و خطيرة تهدد الاستقرار الاقتصادي و السياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدي الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى نامية و متقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية.

و تعد الأزمة المالية الحالية، التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، تتويجاً لسلسلة من الأزمات التي عصفت بالرأسمالية العالمية، منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، وهي بلا شك أخطر هذه الأزمات منذ الكساد الكبير في ثلثينيات القرن نفسه.

و لم تعد الأزمة المالية العالمية، هذه المرة قاصرة على تعثر بعض المؤسسات، أو خسارة بعض رؤوس الأموال ، ولكنها زعزعت مقومات النظام الرأسمالي التي ظلت راسخة في ذهن الكثيرين، وبيّنت جوانب عجز كبيرة في بنائه ، فضلاً عن الممارسات السلبية التي تعني غياب الرقابة والشفافية في أداء المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية. و بدأت الدول الرأسمالية تدور حول نفسها لتوقف عجلة الأهيارات هنا وهناك، لتفيق بعد ذلك على أهمية وجود خطة حقيقة للإصلاح الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الشامل، وفي هذه الأحداث وجد أن الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية يحظى بصدى واسع، لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من أزمته.

إذ يبحث الاقتصاد الإسلامي انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية ، على حفظ المال وتنميته واستثماره بأفضل وأكفاء الوسائل والأساليب المشروعة، ومن أجل ذلك فقد وضع العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن إدارة المال واستثماره، ومن ذلك مشروعية البيع والتجارة وحرمة الربا والكتناز والاحتياط وكافحة أشكال المقامرات والرهانات التي تتضمن أكل أموال الناس بالباطل.

## Abstract :

The form of the recurrence of financial crises, are a matter of concern and interest, and due to the fact that the reasons for the adverse effects become severe and serious threats to economic and political stability of the States concerned, in addition to the spread of this infection and the effects of financial crises to other countries and advanced developing a result of the economic and financial openness, which in the these countries and their integration into the global trading system.

And is the current financial crisis, the economy's capital and especially the United States of America, the culmination of a series of crises that have engulfed the global capitalism, since the early seventies of the twentieth century, which is undoubtedly the most serious such crisis since the Great Depression in the Thirty years of the last century

And is no longer the global financial crisis, this time limited to find some of the institutions, or the loss of some capital, but it has shaken the capitalist system components that have been established in the minds of many, and showed considerable deficits in the structure, as well as the negative practices, which means the absence of oversight and transparency in the performance of economic institutions of capitalism. And capitalist countries began to revolve around themselves to stop the wheel of landslides here and there, then wake up the importance of having a real plan for economic reform to achieve overall stability, and these events were found to be the Islamic world on the financial crisis is the echo of a large, for the treatment of the global economy out of crisis.

It urges the Islamic economy, based on the principles of Islamic law, on the conservation, development and capital investment the best and most efficient means and methods of legitimate, and for, the development of many of the legal controls that ensure proper management of money and investing, including the legality of the sale and trade and the sanctity of usury and Compactness, monopoly and all forms of gambling and betting which include eating up people's vanities.

## مقدمة :

صاحب تطور النظام الرأسمالي ، طرح أفكار الليبرالية الجديدة وخاصة النظرية النقدية المعاصرة من أجل تجاوز بعض السلبيات التي اعتقادوا (النقديون) بأن الاقتصاد الكيزي وقع فيها. حيث اعتمدوا على ركائز إيديولوجية في بناء إستراتيجية جديدة لتحقيق سياسة اقتصادية ناجحة تحقق قيام مجتمع الوفرة والرفاهية ، من هذا المنطلق طالب فريدمان و هايك و غيرهم من المفكرين الليبراليين الحكومات بعهدة التوسيع في تحرير الأسواق ورؤوس الأموال والاقتصاد بشكل عام ، وإعادة هيكلة المؤسسات طبقاً لذلك .

ويعتقد مفكرو هذه النظرية بأن تتمتع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية بحرية العمل في السوق يتحقق أعلى مستويات الأداء الاقتصادي ، بمحض ذلك رفعت القيود عن حركة رؤوس الأموال وحررت التجارة العالمية ومنحت البنوك حرية أكبر في نشاطها المصرفي العالمي ، وبشرت بأن تطبيق هذه الإستراتيجية سوف تتحقق لكل الدول قدرًا من الرفاهية والسعادة الاستهلاكية من خلال الانتقال السريع للأموال والبضائع وتقنيات الإنتاج .

ولكن هل حققت العولمة في ظل مبادئ وقيم وأسس النظام الرأسالي هذه الوعود ، جاء الجواب مقنعاً من خلال الوضعية الحرجية التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي ، و من ثم النظام الرأسالي ككل إثر الأزمة المالية الحادة ، التي توصف بأنها الأسوأ ربما منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء الاقتصاديين. فمنذ مطلع سنة 2008 تبأت

المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. كان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المطرد في أسعار البترول ، تكرر الأزمات الائتمانية في الأسواق العالمية ، أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وارتفاع معدل البطالة.

و عليه فإن تشخيص أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية هو مفتاح العلاج السليم، فتصور الشيء تصويرا سليماً ودقيقاً ومحايدها وموضوعياً هو جزء من تقديم الحل السليم الموضوعي الرصين. يقول علماء الاقتصاد ومنهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل موريس آليه : "إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويباً عاجلاً ". كما تنبأ العديد من الاقتصاديين أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه . و من هذا المنطلق و في ظل هذه الأحداث الدولية والأفكار ، يظهر أن طرح الاقتصاد الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية يحظى بصدىٰ واسع ، لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من أزمته المالية الحالية ، لا سيما في ظل عجز الحلول التي أقرها الدول المعنية .

و ما تقدم يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الذي سيكون محور الدراسة و عمودها الفقري كالتالي : **كيف يساهم النظام الاقتصادي الإسلامي في تفسير و إيجاد الحلول للأزمة المالية الحالية للنظام الرأسمالي ؟**

- **أهمية البحث:** بينت الأزمة المالية العالمية التي أصابت النظام الرأساني بما لا يدع للشك ، ضعف و هشاشة الوسائل و المبادئ و قواعد الاستثمار و القيم و غير ذلك من الأسس التي يعتمد عليها ، و خير دليل على ذلك سرعة و ضخامة الخسائر التي خلفتها و تخلفها لحد الآن و الآثار السلبية العميقة على كل اقتصادات الدول الرأسالية ككل هذا من جهة ، و من جهة أخرى محدودية و قصور الحلول و الإجراءات المتوجهة لمواجهة الأزمة المالية . كل ما تقدم يساهم في إلقاء و تسليط الضوء على التفسيرات و من ثم الحلول التي يقترحها النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد مبادئه من الشريعة الإسلامية الغراء ، و التي تحارب كل أشكال الربا ، الغش ، الاحتيال ، الحشущ و الطمع و التي كانت من أهم الأسباب المباشرة لحدوث الأزمة المالية التي يعيشها النظام الرأساني .

- **الهدف من البحث :** نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى ما يلي :

- التطرق إلى الأسباب الكامنة وراء حدوث الأزمة المالية العالمية في النظام الرأساني .

- تفسير أسباب الأزمة المالية العالمية من زاوية الاقتصاد الإسلامي .

- الحلول المقترحة في ظل الاقتصاد الإسلامي للخروج من مشاكل الأزمة المالية العالمية .

و في ظل طرح التساؤل الرئيسي و تبيان أهمية البحث و المدف من فإننا سنعالج هذا البحث وفق الخطبة التالية :

- **المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الأزمات المالية.**

- **المحور الثاني: تقديم موجز للأزمة المالية الحالية.**

- **المحور الثالث : تفسير الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية الحالية**

- **المحور الرابع : البدائل و الحلول المقترحة لمعالجة الأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي .**

الكلمات المفتاحية : أزمة مالية ، اقتصاد إسلامي ، الربا ، سعر الفائدة ، ركود اقتصادي ، أسواق المال ، العولمة ، تحويلي مالي ، مشتقات مالية ، رهن عقاري ، دين ، توريق ، قطاع مالي ، بنوك الاستثمار ، تأمين البنوك .

## - المخور الأول: مفاهيم أساسية حول الأزمات المالية

لوحظ في عقد التسعينيات ، أن المزيد من التحرير المالي يؤدي إلى حدوث أزمات مالية و مصرفية ذات آثار ضخمة و كبيرة ، و التي تعكس مباشرة على تحفيض شامل في الدخل و الشروة ، فالآزمات المالية التي وقعت في السنوات القليلة الماضية في بعض مناطق العالم تثير الشكوك بقدرة التحرير المالي في تحقيق الرفاهية في العالم ، و حتماً أن أزمة المكسيك المالية و مصاعب دول جنوب شرق آسيا و الأزمة المالية الحالية كلها مؤشرات لذلك.

**1- نظرة تاريخية للأزمات المالية :** يرجع تاريخ الأزمات المالية العالمية ، و التي تضم الأزمات المصرفية (البنكية) وأزمات سعر الصرف إلى أواخر القرن التاسع عشر و تبلورت في أزمة الكساد الكبير في 1929 – 1933 ، ولذلك فهي ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي و خلال العقود الأخيرين عانت كثير من الدول - سواء الصناعية أو الناشئة أو دول التحول من التخطيط المركزي السابق - من نوع أو آخر من هذه الأزمات و بدرجات متفاوتة ، و خلال الفترة 1997 – 79 كانت هناك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و 54 أزمة مصرفية ، وكانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعاً من الأزمات المصرفية خلال الفترة 1986 – 75 ، بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة 1997 – 87 ، وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة مما دعا كارلوس ديياز الياندرو أن ينشر مقالاً هاماً في 1984 أطلق عليه عنواناً " داعاً للبكح المالي ، أهلاً بالأزمات المالية " "Good Bye Financial Repression , Hello Financial Crash" <sup>(1)</sup> ، وقد كان على بعض دول أمريكا اللاتينية أن تعيد هيكلة نظامها المالي في الثمانينيات والتسعينيات ، وفي أواخر التسعينيات تدهور أداء البنوك في دول البلاطيق لدرجة أدت إلى تدخل الحكومات لدعم البنوك الكبيرة ، و في معظم الدول التي تحولت إلى اقتصاد السوق فإن النظام المالي فيها شهد خسائر ضخمة ، و أخيراً فإن الأزمة المالية في دول شرق آسيا أعادت إلى الأذهان مرة أخرى كيف يمكن لهذه الأزمات أن تتفجر مع صعوبة تقدير الآثار المتشعبة لها و التي تنتشر في شكل عدوى وبائية ، حتى البنوك الأمريكية لم تسلم من الأزمات ففي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات عانى أكثر من 79 بنكاً من بين 509 بنك في ولاية نيوجيرسي إنجلاند من الفشل و انخفضت بشدة أسعار الأصول العقارية بحيث كان ذلك سبباً في فشل أكثر من 14% من بنوك نيوجيرسي إنجلاند <sup>(2)</sup> .

ويرجع سبب الاهتمام بدراسة تلك الأزمات إلى الخسائر والتكلفة العالية لتلك الأزمات المتمثلة في الخسائر من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد قدر البنك الدولي الخسائر الناجمة من تلك الأزمات بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي <sup>(3)</sup> ، تفاوتت من دولة لأخرى و تجاوزت 25% في بعض الحالات (الأرجنتين ، الشيلي ، كوت ديفوار) ، ويبين الجدول في الصفحة الموالية خسائر بعض هذه الدول :

جدول رقم (1) : خسائر الأزمات المالية في بعض الدول

مسلسل	الدولة	الفترة	الخسائر كنسبة من الناتج المحلي %
1	أسبانيا	85-77	17
2	فنلندا	93 - 91	8
3	السويد	92- 91	6
4	النرويج	89 - 87	4
5	الولايات المتحدة	91 - 84	3
6	فنزويلا	95- 94 ، 83- 80	18
7	الأرجنتين	1985، 82 - 80	13-55
8	المكسيك	95- 94	15 - 12
9	البرازيل	1996 - 94	4-10

المصدر : IMF,World Economic Survey 1998 PP 78

2- مفهوم وأعراض الأزمات المالية : تشمل الأزمات المالية نوعين من الأزمات هما أزمة سعر الصرف والأزمات المصرفية ، وتعرف الأولى بأنها فقدان قدر كبير من الاحتياطيات الدولية للدولة أو عندما تتغير قيمة عملة الدولة بالانخفاض ، أما أزمات البنوك أو الأزمات المصرفية فيتم تعريفها بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي بحيث يتطلب الأمر تدخلًا من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المالي ، ويعرف البعض الآخر <sup>(4)</sup> الأزمة المصرفية بأن الدولة تكون فيها أزمة مصرفية حينما تكون الالتزامات الموجودة في المؤسسات المالية و التي تكون الجزء الأكبر من النظام المالي تفوق قيمة الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المالي غير كاف لغطية نفقاته ، وتنقسم الأزمة المصرفية إلى إعسار وأزمة سيولة ، أما النظام المالي المتبين فهو ذلك النظام الذي تكون فيه معظم البنوك في حالة يسر مالي ويتحقق استمرار هذا الحال لفترة طويلة <sup>(5)</sup> .

كما يعرف كانط <sup>(6)</sup> الأزمة المالية المصرفية بأنها فترة تكون فيها معظم البنوك في حالة عدم سيولة أو إعسار ، أما فريديريك ميشكان <sup>(7)</sup> فيقول أن الأزمة المالية عبارة عن اضطراب في أسواق المال و الذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنية سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية .

من التعريفات السابقة يتضح لنا أن مشاكل السيولة والإعسار تعتبر من الملامح أو المظاهر العامة للأزمات المالية، ويتم التفرقة بين أزمة السيولة والإعسار باعتبار أنه في الحالة الأولى (أزمة السيولة) يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائنيه ، حتى لو كانت القيمة الحالية لأصوله موجبة. معنى أنه لا يملك الأموال الكافية لمواجهة طلبات سحب المودعين في لحظة ما، على الرغم من أنه يمكنه القيام بذلك في أوقات أخرى ، أما

الإعسار فهو أشد خطورة فالالتزامات البنك تفوق القيمة الحالية للأصول ويکاد يكون البنك في حالة إفلاس فعلى<sup>(8)</sup> ، ولا يقتصر الأمر على هاتين الظاهرتين المصاحبتين للأزمات المالية بل هناك مظاهر أو أعراض أخرى بعضها يرجع لعوامل خارجية والبعض الآخر لعوامل داخلية ، و تشير معظم الدراسات إلى وجود مزيج من هذه العوامل مثل تدهور معدلات التبادل الدولي ، الارتفاع الحاد في أسعار فائدة الدولار الأمريكي ، تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي ، تزايد العجز المالي الداخلي ، انخفاض قيمة العملة ، وقد وضعت أزمة شرق آسيا في 97-1999 أسواق المال في بؤرة الاهتمام ، وبشكل عام يمكن استعراض الأعراض المختلفة التي أجمع عليها الدراسات العديدة للأزمات المالية في الآتي<sup>(9)</sup> :

- ركود أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.
- خصائص هيكلية ( اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية للهروب للخارج ) وتزداد خطورة ذلك حينما يكون جزءاً كبيراً من الاتساع موجهاً للقطاع الخاص.
- المخاطر المعنوية ( قيام رجال البنك بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية ) مما يعني تزايد المخاطر.
- تؤدي المعلومات غير الكاملة أو غير الصحيحة أثناء الأزمة إلى قيام كل من المستثمرين والمقرضين بالتخاذل قرارات خطأة أسوة بالآخرين ( سلوك القطيع ) و يؤدي ذلك إلى تعيق الأزمة و زيادة الخسائر خصوصاً حينما يقوم المستثمرون بتسييل الأصول التي يمتلكونها.
- هيكل تدفقات رأس المال الأجنبي عنصر هام فكلما كانت تلك التدفقات قصيرة الأجل تزداد ميل الاقتصاد ل تعرضه لأزمة مصرية.
- تلعب الصدمات الخارجية دوراً هاماً في ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقة يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل وانخفاض قيمة الصادرات.
- قد تكون أسعار الصرف الحقيقة غير موجهة بشكل سليم.
- هروب رؤوس الأموال للخارج ، ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون غير القابلة للتحصيل ، و أنهيار أسعار الأصول وتبدأ عملية الدولرة لتعقد من مشاكل البنك بدرجة أكبر.
- انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنك وتزايد خسائرها و تعرضها للإعسار وتشاً معها أزمات مصرية جديدة. هذا وليس من الضروري أن توجد كل هذه الأعراض ولكن وجود عدد منها يعني أن النظام المالي و المصرفي قد يكون معرضاً لأزمة مالية.

**3- أسباب الأزمات المالية :** توحى تجربة الأزمات المصرفية في أمريكا اللاتينية و جنوب شرق آسيا عن أمراض متشابهة ، حتى وإن اختلفت أسبابها و تداعياتها، إذ تنشأ عن ممارسات مصرفية سيئة أو عن تأثيرات السياسة الاقتصادية الرديئة ، وفي الغالب نتيجة إتحاد الأمرين معاً إلا أنه يمكن تحديد الأسباب وراء حدوث الأزمات المصرفية في النقاط التالية :

- التحرير السريع في ظل غياب إطار تنظيمي رشيد، ملائم و فعال.

- انتعاش في الائتمان المقدم للقطاع الخاص لأغراض الاستثمار أو الاستهلاك على حد سواء.
- الآثار المباشرة للصعوبات المالية على النظام المصرفي المحلي و هو عامل أصبح فيما يلي مصدرًا متزايدًا الأهمية للتوتر الذي ت تعرض له المصارف.
- العدوى والتأثيرات الأجنبية، حيث تحفز الأزمة في بلد ما القوى الفاعلة الاقتصادية على إعادة تقييم توقعاتها، و من ثم تحد من الاستثمار في بلدان أخرى أو حيث يكون للأزمة في بلد ما تأثير مباشر على الظروف الاقتصادية في بلد آخر.
- صدمات معدل التبادل التجاري و تقلبات في أسعار الصرف الحقيقية .
- عدم الاستقرار السياسي و التزاعات الأهلية في بعض الحالات.
- عدم وجود إطار مؤسسي قادر على التصدي لها ، يتضمن الإطار المشار إليه هنا نطاقاً عريضاً من الملامح الهيكلية و القانونية لل الاقتصاد مثل تنظيم النظام المصرفي و حالة التنظيم و الإشراف الجيد ، الإطار الأوسع للممارسات المحاسبية ، حوكمة الشركات و تطبيق العدالة و إنقاذ حقوق الملكية .
- التشوهات الناجمة عن السياسة و بصفة خاصة ، النفوذ الحكومي على بنوك القطاع العام .
- ضعف هيكل و بنية المالية الحكومية .

### **– المحور الثاني: تقديم موجز للأزمة المالية الحالية**

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية أزمة مالية عنيفة انتقلت عدواها إلى الأسواق المالية لمختلف الدول وبات علاجها عسيراً، ولم تعد الأزمة الأميركية الحالية جزئية تقتصر على العقارات بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأميركي وهو وبالتالي الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو.

و لا تأتي الأزمات المالية من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الكلي الذي يعاني في الولايات المتحدة من مشاكل خطيرة في مقدمتها عجز الميزانية واحتلال الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامة إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقير. لكن، ما أسباب هذه الأزمة؟ وهل هي عابرية سببها اضطراب سوق العقار أو انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي أو الخفاض، ثم ارتفاع أسعار الفائدة أو " مجرد حركة تصحيحية في الأسواق المالية " أم أنها معضلة بنوية (كما ترى "فاينانشال تايمز" الرأسمالية) سببها الأعمق العولمة النيوليبرالية المنفلترة من عقائدها والفحوجة التي لا تزال تتسع في داخل الدول بين الفقراء والأغنياء، والتضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية والطاقة؟.

**1- الجذور الحقيقة للأزمة المالية الحالية :** يعتقد البعض أن الأزمة المالية في الولايات المتحدة هي أزمة بدأت في القطاع العقاري حيث انخفاض قيمة العقارات أدى إلى ضعف قدرة البنوك على تسديد التزاماتها تجاه المؤسسات والأفراد ، ولكن الحقيقة أكبر من ذلك بكثير وهي مشكلة تراكمية حدثت عبر سنين طويلة سبقت.

فخلال حقبة العولمة النيوليبرالية التي بدأت في سبعينيات القرن العشرين، مرت المراكيز الرأسمالية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، بعملية " لا تصنيع " أو نزع التصنيع، انتقلت بوجهها الرأسمالية الغربية من الاعتماد على الأسواق المحلية - الوطنية إلى الشكل المتعود لها من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوثة إلى الصين والهند وغيرهما، وترافق ذلك مع تحرير أسواق المال ونزع كل القيود المنظمة لها، مما أدى إلى هجرة جماعية للرأسماليين إلى دول النمور الآسيوية وأيضاً إلى تقسيم عمل دولي جديد: التكنولوجيا المتقدمة والبحث والتطوير والسلع " الخاصة " (الخدمات المالية) في المراكز الرأسمالية والعمليات الصناعية التقليدية في الأطراف.

هذا التطور لم يؤد فقط إلى خلق بطالة واسعة النطاق في الدول الرأسمالية الغربية، بل أيضاً إلى توسيع هائل للأسوق المالية التي تحولت بسرعة، بات القطاع المالي في بريطانيا، على سبيل المثال، مسؤولاً عن نصف النمو الاقتصادي، وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالي العقاري في أمريكا حتى عام 2006، وكلا القطاعين اعتمداً بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي<sup>(11)</sup>.

ولعل ما يشير بوضوح إلى عمق الأزمة المالية الاقتصادية الأمريكية وتجاوزها حدود أزمة الرهن العقاري ما يلي<sup>(12)</sup>:

- العجز التجاري: فمنذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجزاً مزمناً تزايد سنوياً حتى وصل في سنة 2006 إلى 758 مليار دولار، ويثير ذلك إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصه السلعي على تلبية الاستهلاك.  
- عجز الموازنة العامة: لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث أن إجمالي عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية قد زاد عن سقف 450 مليار دولار خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من السنة المالية المنتهية يوم 30 سبتمبر 2008، وبارتفاع نسبته حوالي 76% مقارنة بالعام السابق.

و من الجدير ذكره أن العجز الأمريكي المتفاقم يتميز بصبغة عسكرية في جانب النفقات العامة و بطابع سياسي في جانب الضرائب، و لا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الخارجية، كما أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي، ويمكن أن تساهم هذه الخاصية بظهور وتفاقم ما يعرف بالدورات الاقتصادية السياسية في مثل هذه الأنظمة الرأسمالية من خلال فرض ضغوط للأعلى على أسعار الفوائد مما قد يعمق من أزمة الأسواق المالية و يؤدي بالتالي إلى انخفاضات إضافية في أسعار الأسهم والأصول المالية الأخرى.

- المديونية: أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الدين الحكومي (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليون دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليون دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليون دولار في عام 2007 متتجاوزة حاجز 10 تريليون دولار بنهاية سبتمبر 2008، وأصبحت هذه الديون العامة تشكل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي ، و بذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني من مشكلة مديونية عامة مزمنة و حادة ، ويعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية مجتمعة. ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً. فقد فاق إجمالي الدين

الخاصة الأمريكية حاجز 40 تريليون دولار خلال العام الحالي بلغ منها حوالي 7 تريليون دولار ديون عقارية مشكلة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ، وتشير بيانات المديونية هذه إلى وجود مشكلة خطيرة وعميقة في الاقتصاد الأمريكي لم يعد بالإمكان حلها في المدى القصير ولا حتى المتوسط.

**2- قراءة في الأزمة المالية الحالية :** يلعب سعر الفائدة، الذي يحدده البنك المركزي، دوراً رئيسياً في تحديد سهولة ووفرة الائتمان في السوق الرأسمالي بشكل عام، فعندما يرفع البنك المركزي سعر الفائدة، يكون ذلك سبباً في عدم الاقتراض من البنوك، والإبقاء على الأموال فيها ، والاستفادة من الفائدة المرتفعة، وعندما يتم تخفيض سعر الفائدة يكون ذلك حافزاً للاقتراض والاستثمار في مشروعات مربحة. ولكن، إذا انخفضت أسعار الفائدة، ولم يكن هناك مجالاً إنتاجياً مربحاً، فيتم توظيف القروض في مجالات غير إنتاجية، مثل سوق الأوراق المالية، وشراء العقارات ، وغيرها. وهذا بالضبط ما حدث مع الاقتصاد الأمريكي، في مطلع القرن الواحد والعشرين، فقد واجه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الكساد النسي، الذي عانى منه الاقتصاد الأمريكي في ذلك الحين، والذي ازداد عمقاً منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 ، عن طريق تخفيض سريع لسعر الفائدة، من أجل تشجيع الاستثمار المنكمش. أصبح الاقتراض السهل هو عنوان المرحلة، وتسابقت البنوك والصناديق التمويلية للاستفادة من تلك الأموال "السهلة" ، ولعل أحد المجالات الرئيسية لاستثمار تلك الأموال هو قروض الرهن العقاري للأفراد، وكانت هناك تسهيلات غير مسبوقة، في شروط وضمانات هذه القروض، وهي نتيجة منطقية، ليس فقط لما يتصوره البعض لفقدان الرقابة والضوابط، ولكن أيضاً، وهو الأهم، نتيجة للسيولة المالية التي أحدثتها تخفيض سعر الفائدة، مع تضاؤل ربحية المشروعات الإنتاجية. وشرعت إثر ذلك ملايين العائلات الأمريكية في شراء العقارات، من خلال قروض الرهن العقاري، مما زاد بشكل ملفت وكبير لأسعار العقارات في السوق الأمريكي (بنسبة تصل من 200% خلال الفترة 2001 - 2006) وهو ما أدى بدوره إلى زيادة جاذبية هذا القطاع للاستثمارات المالية من قبل البنوك . و للعلم فإن مركز قروض الرهن العقاري، هو البنك المتخصص في هذا المجال، مثل العملاقين الأمريكيين "فريدي ماك" و"فاني ماي" ، أكبر شركتين في هذا المجال على مستوى العالم.

ولكن، وبسبب سياسات التحرير الاقتصادي، خاصة في المجال المالي، وعولمة المنظومة المالية الرأسمالية، تطورت أسواقاً لتداول أوراق الرهن العقاري، شملت البنوك والشركات المالية، ليس في السوق الأمريكية وحدها بل على مستوى العالم، واكتظت خزائن هذه البنوك والشركات بتلك الأوراق الممثلة للرهون العقارية، فيما يطلق عليه الاقتصاديون ظاهرة "التوريق" ، وهو ما أدى إلى خلق فقاعة "افتراضية" لقيم العقارات الأمريكية (وكذلك في إسبانيا وأيرلندا، وغيرها...)، فالقيمة الورقية للعقارات ابتعدت تماماً عن القيمة الحقيقة لتلك العقارات، وقيمة الأوراق الممثلة للرهون العقارية، أخذت أيضاً تبتعد عن القدرة الحقيقية للمقترضين الأصليين على تسديد الأقساط وفوائدها.

سرعان ما اصطدم الافتراض بالواقع، فتوقف عدد من المقترضين عن سداد الأقساط، ومن ثم بدأت البنوك العقارية في الحجز على العقارات، وطرد سكانها، مما تسبب في حالة من الذعر في القطاع المالي بأكمله، فلم يعد أحد

يعرف بالضبط، ما هي نسبة القروض الرديئة ، التي لن يتم سداد قيمتها، ولا درجة انتشار تلك الأوراق، التي تم تداولها في القطاع المصرفي بوجه عام.

كانت بداية الانهيار في إفلاس بنك "بير ستيرنر" العريق، والذي اتضح أنه كان غارقاً في تلك الأوراق الرديئة في النصف الثاني من سنة 2007. و مع انتشار حالة الذعر بدأت أسعار العقارات في انخفاض سريع، وأصبح الكثير من المقترضين مدينين للبنوك بأكثر من قيمة العقارات التي يدفعون أقساطها، مما زاد من تعقيد الأزمة.

بلغت الأزمة ذروتها في مطلع شهر سبتمبر 2008 ، حينما أوشك العملاء "فريدي ماك" و "فاني ماي" على الانهيار، وتدخلت الحكومة الأمريكية لتأمين الشركتين على الفور، رغم ثلاثون عاماً من الدعاية الإيديولوجية عن حرية السوق، وضرورة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

و في منتصف سبتمبر أفلس بنك "ليمان براذرز" ، الذي يرجع تاريخ تأسيسه إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن الحكومة لم تتدخل لإنقاذ البنك، معتبرة عن حالة من التبذيب وعدم وضوح الرؤية، والتي سرعان ما انعكست في مزيد من الذعر في الأسواق، وشهدت بورصة نيويورك، وغيرها من البورصات العالمية موجات متتابعة من الانهيار، و تلى ذلك على الفور قيام الحكومة الأمريكية بضم 85 مليار دولار لشراء أسهم أكبر شركة تأمين في العالم (آي.جي) والتي كانت هي الأخرى على وشك إشهار إفلاسها ، لكن، حتى هذا الإجراء، غير المسبوق، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، لم ينجح في تهدئة حالة الذعر في الأسواق، وظلت البورصات العالمية تشهد أهيارات غير مسبوقة، فانتقلت الأزمة سريعاً من النظام المالي الأمريكي إلى النظام المالي العالمي، حيث انتشرت الأزمة بسرعة لتشمل البنوك والشركات التمويلية والبورصات في أوروبا وآسيا، وكافة المراكز الرأسمالية الكبيرة.

### 3- مسببات الأزمة المالية العالمية : نستطيع مما سبق أن نلخص الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ظهور و تطور الأزمة المالية العالمية، و التي نلخصها في النقاط التالية<sup>(13)</sup>:

- فوضى أسواق رأس المال وزيادة المضاربات على غير أساس اقتصادي وارتفاع الأسعار للعقارات دون مبرر (الفقاعة العقارية).
- عدم المصداقية والشفافية والوضوح في البيانات المالية التي كانت تصدر وعدم الالتزام بالمعايير الدولية وبازل II من المصارف الأمريكية.
- جشع المصارف و التسارع في تقديم التمويل لزيادة الربح السريع دون مراعاة قدرة المقترضين على السداد أي الاقتراض غير المسئول .
- بدأت الأزمة نتيجة توفر ما يعرف بسياسة النقد الرخيصة (انخفاض أسعار الفائدة) حتى وصلت إلى (1%) في سنة 2003 مما رفع الطلب على القروض وتزايد الطلب عليها.
- الفساد الإداري في قمة إدارات المصارف والمؤسسات المالية مثل ما حدث في لمن براد رز.
- فشل ملايين المقترضين عن تسديد ديونهم للمصارف حوالي (3) مليون مقترض بحجم يصل إلى ( 600 ) مليار دولار بعد رفع الفائدة في العام 2004 .

- الزيادة في تسديد الديون العقارية وهو ما قام به المهندسون الماليون في أمريكا بإمكانية تحويل القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) ، يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.
- الرهون العقارية الأقل جودة ، فشراء عقار مقابل رهن العقار وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحبه الحصول على قرض رهن من الدرجة الثانية ، تسمى هنا الرهون الأقل جودة ، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار.
- لجوء المصارف إلى شركات التأمين على الائتمان كبديل لضرورة جودة مراكز المفترضين ودون مراعاة التركز في قطاع التأمين وسيطرة شركة واحدة على السوق آي آي جي .
- تقصير مؤسسات التصنيف الدولية في عملها وإعطاء تصنيفات مرتفعة للبنوك والشركات الأمريكية اعتماداً على السمعة ودون مراعاة لخافض الأصول وتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً لأنها صادرة عن بنوك قوية.
- عدم مراعاة قواعد الحوكمة الرشيدة ، ومنح مكافآت وأجور مغلوطة فيها لمدراء المصارف اعتماداً على الأداء الرقمي للمؤسسات المالية وليس الأداء الحقيقي.
- انتشار استخدام المشتقات عشرة أضعاف الناتج العالمي لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسيع في الإقراض .
- غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات التأمين والرهن العقاري .
- عجز المؤسسات المالية الدولية عن تحذير الأسواق من زيادة المخاطر وتبييه المستثمرين في الوقت المناسب نظراً لأنهم ليس لهم السلطة في ذلك.

### **المحور الثالث : تفسير الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية الحالية**

صدق الله عز وجل عندما توعد المرايin والمقامرين ومن على شاكلتهم بالحق فقال : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِبِّ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَئِيمٍ ﴾ (البقرة:276) ، كما أعلن الله عليهم الحرب فقال : ﴿ فَادْكُنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ (البقرة: من الآية 279 ) ونحن الآن نعيش ذلك عملياً ، ونشاهد ما يجري ضد المرايin والمقامرين ، ولقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما توعد المرايin والمقامرين بالهلاك فقال عليه الصلاة و السلام : " إذا ظهر الربا والرنا في قرية أذن الله هلاكها " (رواه أبو يعلى) ، وأكد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن التعامل بالربا من الموبقات و أمرنا بتجنبه فقال : " اجتنبوا السبع الموبقات وعدد منها..... أكل الربا " (رواه مسلم). و بعد تحليل و تفسير الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الرأسمالي ، نحاول في هذا الصدد أن نعالجها من منظور الاقتصاد الإسلامي الذي سيعطينا حقائق وأسباب أخرى كانت وراء نشوء هذه الأزمة .

**1- تشخيص الأزمة منظور الاقتصاد الإسلامي :** قامت البنوك و المؤسسات المالية التقليدية بالإفراط في إقراض الأفراد والشركات بنظام الفائدة الربوية المحرمة ثم حدث كساد اقتصادي في أمريكا و انخفض معدل التنمية فأدى ذلك إلى عجز المفترضين عن سداد القروض وفوائدها ، ولقد تدخلت بعض المؤسسات المالية الوسيطة بشراء الديون

بالديون مقابل زيادة الأجل و زيادة سعر الفائدة و رهنية العقارات ، وقادت هذه المعاملات السابقة في النهاية إلى إعسار مالي خطير وجسيم وشلل في التدفقات النقدية الداخلية والخارجية ، و أدى إلى انهيار بعض البنوك والمؤسسات المالية التي كانت تتاجر في الديون ، و امتد ذلك إلى البورصات (الأسواق المالية والنقدية) وإلى كافة المؤسسات المالية الأخرى وإلى بعض الشركات التي كانت تتعامل معها بنظام القروض بفائدة ، مما أسفر في النهاية إلى مجموعة من المشكلات منها : الإعسار المالي والإفلاس و طرد العمال و البطالة وانهيار النظام المالي الرأسمالي وامتد ذلك إلى كل دول العالم في ظل نظام العولمة<sup>(14)</sup> .

## 2- مظاهر الأزمة المالية من نظر الاقتصاد الإسلامي:

من أهم مظاهر الأزمة المالية من منظور الشريعة الإسلامية ما يلي<sup>(15)</sup> :

- الخوف والذعر والقلق الذي انتاب كل الناس والمؤسسات والشركات سواء المقرضين أو المقترضين والوسطاء بينهم، وكل من كانوا يتاجرون بالديون ويتعاملون بالقمار.

- الخوف والذعر الذي انتاب الحكومات في جميع أنحاء العالم ولا يدرؤن في أي طريق يسيرون ، ويتخبطون في الخطط والسياسات والقرارات من أجل إيجاد الحلول ، ولقد صدق عليهم قول الله : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةً مِنْ رَبِّهِ فَأَتَهُ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا حَالِدُونَ﴾ (البقرة:275).

- انهيار وإفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل بالقروض بفائدة وتتاجر في الديون ، وإفلاس العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية العملاقة و التي كانت تعتمد في تمويل عملياتها بنظام القروض بفائدة والمؤسسات المالية الربوية ، وصدق الله القائل : ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِيبُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (البقرة:276).

- انهيار الأسواق المالية العالمية (البورصات) وتدهور المعاملات ، وحدوث خسائر كبيرة تقدر بالتلبيونات لأنها كانت تتعامل بنظام الفائدة ، وبنظام المقامرات والمعاملات الصورية الشكلية وهذا كله من الربا والميسر الذي نهى عنه الله فقال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة:90).

- طرد العديد من العاملين والموظفين ، وصدق الله القائل : ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَتَحْسِرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ (طه:124).

بالإضافة إلى المظاهر السابقة ، فلقد استشرت الأزمة المالية كل دول العالم قاطبة حتى البلاد العربية والإسلامية ، وصدق الله القائل : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الأనفال:25) ، كما صدقت نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم القائل : يأتي زمان على أمتي يأكلون فيه الربا ، قالوا : كل الناس يا رسول الله ؟ قال : من لم يأكله يناله غباره ( متفق عليه ) ، الواقع الذي نعيشه الآن يؤكّد

على هذه النبوة ، وحتى آخر التقديرات في هذه المرحلة بلغت خسائر العالم من هذه الأزمة حوالي 2.8 تريليون دولار ، ولا ندرى إلى أي مدى سوف تبلغ الخسائر ، وإلى أي أجل سوف تنتد الأزمة .

### 3- الأسباب الحقيقة للأزمة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي :

ويمكن تلخيص هذه الأسباب من منظور الشريعة الإسلامية في الآتي (16) :

- التعامل بالفائدة والإفراط في تطبيقها ، فمن المنظور المالي والاقتصادي العام أنه في حالة الكساد الاقتصادي يعجز المقرض عن سداد القرض وفائدهته فيكون الخلل والإعسار المالي ، وهذا النظام منهي عنه شرعاً فقد قال الله تعالى: ﴿ وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا ﴾ (البقرة: من الآية 275) ، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: كل قرض جر نفعا ف فهو ربا ( رواه الإمام أحمد ) .

- التعامل بنظام التجارة في الديون حيث يؤدي إلى الإفراط في خلق النقود بدون غطاء ، وهذا يقود إلى وهيمة وشكلية العاملات الاقتصادية ، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية التجارة بالديون ، حيث نهى رسول الله عن بيع الدين بالدين ، فقد ورد عنه: نهى رسول الله عن بيع الكالئ بالكالئ وعن بيع الدين بالدين .

- التعامل بنظام المشتقات المالية التي تمارسها البورصات ومنها على سبيل المثال: الشراء بالهامش ، والمستقبلات والاختيارات والتوريق وهذه النظم جميعاً منهي عنها شرعاً لأنها تقوم على المقامرات أي الميسر الذي نهى الله عنه حيث قال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (المائدة: 90) .

- التخلّي عن نظام الغطاء بالذهب والفضة واستبداله بالدولار وبالعملات الورقية ، وهذا أحدث تضخماً من خلال نظام خلق النقود ، ويعتبر هذا النظام من غاذج أكل أموال الناس بالباطل الذي نهى الله عنه فقال: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بِيَنْكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُنْذِلُوا بِهَا إِلَى الْحُكْمِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَتْسِمْ عَلَمُونَ ﴾ (البقرة: 188) .

- يضاف إلى الأسباب السابقة سبب آخر وهو أخطرها ، هو الممارسات غير الأخلاقية في العاملات الاقتصادية والمالية ومنها (( الغرر والجهالة والتدايس والكذب والإشعارات والجشع والاحتكار والتكتلات والرشوة )) وهذا كلّه مخالف للآداب والأخلاق الإسلامية .

### ـ المحور الرابع : البداول والحلول المقترنة لمعالجة الأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي .

يقوم الاقتصاد الإسلامي لمعالجة الأزمات المالية على مجموعة من الأسس و المبادئ و المستنبطة من فقه العاملات بصفة عامة وفقه التعامل في الأسواق بصفة خاصة وتمثل الدستور ( القانون ) المالي الإسلامي الذي يضبط المعاملات في تلك الأسواق وفي حالة عدم الالتزام بما تظهر تلك الأزمات .

ـ 1- قواعد و ضوابط الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي : يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تتحقق له الأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلي (17) :

- يقوم النظام المالي و الاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكميل والتضامن ، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق و مثل ، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تتحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المعاملين ، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتسلیس والغرر والجهالة والاحتکار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل .

- يقوم على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال الموجودات ، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرض ، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد ، هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابع دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً ، بل المشاركة في الربح والخسارة .

ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية ، من هذه العقود : صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمراجعة وبالاستصناع وبالسلم وبالإجارة والزارعة والمساقة ونحو ذلك . كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة ، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية .

- حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية و التي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة ، و لقد كفَّفَ فقهاء الاقتصاد الإسلامي مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهي عنها شرعاً .

- حرَّمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل : خصم الأوراق التجارية و خصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة ، ولقد هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين) .

ولقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلاً .

- يقوم النظام المالي و الاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهريّة، يقول الله تبارك و تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةً فَنَظِرْهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 280) .

في حين أكد علماء وخبراء النظام المالي و الاقتصادي الوضعي أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن السداد ، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة ، أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ الرهن على المدين وطرده ، وهذا يقود إلى أزمة اجتماعية وإنسانية تسبب العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك .

**2- وسائل الاقتصاد الإسلامي لمعالجة الأزمة المالية :** إن الأساليب التمويلية المتّبعة لحل الأزمة ستؤدي لا محالة إلى علاج ظواهر الأزمة فقط وليس أسبابها الحقيقة كما أن لها محاذيرها المستقبلية. و من أحل الخروج من الأزمة المالية

العالمية يتطلب العمل بضوابط ومعايير الاقتصاد الإسلامي والمستنبطة من أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية ، و منه فإن أهم الحلول و الوسائل المقترحة لمعالجة الأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي نلخصها في النقاط التالية<sup>(18)</sup> :

- تدخل الحكومات من خلال مؤسسات النقد و البنوك المركزية للرقابة الفعالة على تصرفات المؤسسات المالية مثل البنوك والمصارف وشركات الرهن والبورصات ونحو ذلك لمنع كافة صور المضاربات والمقامرات (الميسر) والتجارة بالديون والمشتقات المالية الوهمية ، و التي سببت أضرارا للأفراد و المؤسسات على مستوى دول العالم وفقا للقواعد الشرعية الإسلامية .

- إعادة النظر في آلية نظام الفائدة على القروض والائتمان و إحلال محلها نظم وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي القائمة على المشاركة والبيع والمعاملات الفعلية و التي تعيد الأمان والاستقرار والمحافظة على الحقوق بالعدل والقسط وفقا للقاعدة الشرعية " الغنم بالغرم و الكسب بالخسارة" و من أهم هذه الصيغ : المشاركة والبيوع الفعلية والاستثمار المباشر والإجارة .

- تحرير المعاملات النقدية من هيمنة العملة الواحدة وهي الدولار وإيجاد بدائل له بحيث لا يقود الأهياء في عملة معينة إلى الإضرار بكافة العملات لأن هذه هيمنة تعتبر ضربا من ضروب الاحتكار المنهي عنه شرعا ، ولا بد من الرجوع إلى نظام الغطاء الذهي .

- إعادة النظر في آلية المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعهير ونظام التجارة العالمية وما في حكم ذلك و التي تسيطر عليها الدول الغربية الرأسمالية بحيث تباشر نشاطها في إطار العدل والحرية وتحقيق المصلحة العامة الدولية ولا سيما الدول النامية الفقيرة .

- وضع ميثاق أخلاقي للمعاملات المالية على مستوى العالم تنضبط به كافة الدول وأن تفرض عقوبات دولية على الدول ومؤسساتها المالية والنقدية المخالفة لهذا الميثاق حتى يتم تداول المال والنقد يطرق سليمة وآمنة.

- إعادة النظر في مفهوم الشفافية وقواعد الإفصاح والحكومة ومسؤولية الشركات والحكومات والبنوك المركزية عن ذلك.

- معاودة النظر في اتفاقية بازل بخصوص المسئولية في الرقابة للمعاملات المصرفية عبر الحدود .

- الاستمرار في ضخ سيولة في شرایین الاقتصاد حتى لا تنهار أساسيات القاعدة الإنتاجية والدخول في كساد عالمي عظيم .

- خاتمة و توصيات: تبين من تحليل أسباب الأزمة المالية المعاصرة أنها ترتكز حول النظم الوضعية الآتية:

- نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض .

- نظام التجارة بالديون أحذا و عطاء.

- نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل.

- نظام بيع الديون.

- نظام المشتقات الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية و الحظ.

كما تبين من مفاهيم وقواعد وضوابط النظام المالي و الاقتصادي الإسلامي ومؤسساته المالية أنه يحرم كل هذه النظم التي كانت سبباً في وجود الأزمة وتتعارض مع فطرة الإنسان ومقاصده الشرعية . فقد حرمت الشريعة الإسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والاثتمان وأحلت نظم التمويل والاستثمار القائمة على المشاركة وتفاعل رأس المال والعمل في إطار قاعدة الغنم بالغرض . بالإضافة إلى هذا حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور الغر والجهالة والتسليس والمقامرة والغش والكذب والإشعارات والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل وأكدت على الالتزام بالصدق والأمانة والتبيان و الشفافية.

من التقديم والتفسير الموضوعي السابق للازمة المالية، و دور المشروع الاقتصادي الإسلامي كنظام معالج ، يمكن استخلاص أهم التائج و الدروس والعبر التي تفيد صناع القرار و الفاعلون في مجال السياسات الاقتصادية كالتالي:

- السبب في الأزمة أخلاقي ، وبالنسبة إلى الفكر الإسلامي هناك مسوغ أساسى للتدخل الحكومى الفعال للحد من الاستعمال غير الأخلاقي للأموال في غير ما شرعه الله ، و ذلك أن المال في الإسلام هو مال الله ، والآخرين سواء بنوك ، بنوك مرکزية أو حكومات هم مستخلفين فيه، ولهذا فإن مسوغ التدخل موجود ومقبول ولا يحتاج لتشديد رقابة.

- مقتضى العدالة أن يستوی في المخاطرة الطرفان رأس المال والعمل ، وليس إدراهما ، وهذا هو عقد التعامل الرئيسي في النظام التمويلي الإسلامي ، المعروف بعد المضاربة الشرعية وما يجري به العمل في العالم الرأسمالي يجب أن يتعدل أساسا لإحقاق العدالة الطبيعية وهي أن يتحمل طرفا التعامل الخسارة إذا تمت بغير تعد أو تقصير.

- أن الديون الربوية التي لا تستدتها أصول هي أساس الأزمة.

- بيع الدين محروم بالإجماع إلا أن يكون بنفس قيمته أي بدون خصم وهذا يستحيل نقله (بعد تصكيكه) إلى آخرين إذ لا فائدة لهم في ذلك طالما لم يحصلوا عليه بقيمة مخفضة.

- إن بيع ما لا تملك منوع تماماً وهذا يستحيل أن تبيع ديون (حتى يمثل ثمنها) إلا إذا تملكتها أولاً ، وهذا جلأ بلدان عديدة الآن لمنع البيع قصير الأجل والشراء طويلاً الأجل و هو ما شجع المضاربة في الديون ودمار الأسواق والذمم وأدى تضخم المتأجرون سوق المشتقات إلى هذا الحجم الكبير جداً.

- الدين الربوي لا يكون إذا احتفى سعر الفائدة (الربا) فإنهاء أو إلغاء الربا هو الحل الجذري لإنهاء الديون الربوية.

- أن الممول في الاقتصاد الإسلامي عن طريق المضاربة هو الخاسر لما له إذا فشل العمل عن تعد أو تقصير وهذا فإنه يمول مسئولية كبيرة، وبحرص تام، عكس ما يحدث في النظام الرأسمالي الذي يشجع على تعظيم الربح دون أي اعتبار أخلاقي أو عملي طالما أن الربح سيكون له- وكذلك الحوافر- ويبيء العميل بالدين.

- أن ضمان الودائع الذي جلأ إليه الدول أخيراً لتهيئة الأسواق ، لا ينشأ في الظروف العادية لأن الودائع في النظام المصرفي الإسلامي غير مضمونة ويعرف هذا تماماً المودع عند فتح حساب الوديعة، ولكن يجوز لطرف ثالث -

الدولة – أن تثير بالضمان في حدود وشروط، ولهذا فإن هذا الإجراء الذي اتخذ في بداية الأزمة زاد الذعر في الواقع ولهذا حاكته كل الدول.

إن الحرية الفردية المفرطة في ظل النظام الرأسمالي تؤدي ظهور الفساد بكافة صوره وأشكاله ، وعليه لابد من تدخل الدولة لمنع الفساد .

وخلال القول أنه عندما يتم الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي يمكن الخروج من الأزمة و عدم تكرار حدوثها، و صدق الله القائل : ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدًى فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَتَحْسُرُهُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ (طه:123، 124) ، قوله تبارك وتعالى : ﴿يَمْحُقُ اللَّهُ الرِّبُّا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (البقرة: 276) .

#### – المراجع المعتمدة :

<sup>(1)</sup> : Carlos – Deiaz Alejandro , " Good – Bye Financial Repression , Hello Financial Crashes" Journal of Development Economics,19,9,1985 pp 1-24 .

<sup>(2)</sup> : Eric Rosengern,"Will Greater Disclosure and Transparency Prevent the Next Banking Crisis " Paper presented at a conference jointly sponsored by The FED of Chicago and IMF.

<sup>(3)</sup> : IMF " World Economic Survey 1998"pp 78 .

<sup>(4)</sup> : Patric T . Downes,David Martson and Inci Otker , " Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country" IMF Discussion Paper 1999 .

<sup>(5)</sup> : Manuel Hinds, "Economic Effects of Financial Crisis " A Wowld Bank Policy Research Working Paper104,Dec.1998 .

<sup>(6)</sup> : Demerguc Kunt et als., " Inside the Crisis:An Emperical Analysis of Banking Systems in Distress" IMF Working paper wp/00/56 oct.2000 .

<sup>(7)</sup> : Fredric Mishkan , "Financial Policies and the Prevention of Financial Crises in Emerging Market Countries" A Paper of the NBER Conference ,Economics of Financial Crises in Emerging Market Countries,Woosstock,Vermont,Oct19 –21 2000 .

<sup>(8)</sup> : Manmohan S Kumar et als., "Global Financial Crisis:Institutions Vulnerability "MF Working Paper wp/oo /105 .

<sup>(9)</sup> :Barry Jhonston,Jingqing Chai and Liliana Scumacher,"Assesing Financial Systm Vulnerability" IMF Working Paper wp/00/76 April 2000

<sup>(10)</sup> : أو جستين . ج.كارستر ، دانييل .س.هاردي ، سيليا بازار باسيوجلو ، تفادي الأزمات في أمريكا اللاتينية ، مرجع سبق ذكره ، ص . 32

<sup>(11)</sup> : حازم البلاوي، الأزمة المالية الحالية- محاولة لفهم ، على الموقع الإلكتروني : www.iid-alraid.de/Arabisch/Abwab/Arti , تاریخ الإطلاع : 2009/03/20 ، بدون ترقيم للصفحات .

<sup>(12)</sup> : المهدى محمد صالح إبراهيم عبد السلام ابوزيد احمد عبد الزهر ه فيصل يونس، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها ، على الموقع الإلكتروني : wadah.110mb.com/crise\_mondiale/31261\_4MPED-6-25.doc

<sup>(13)</sup> : محمد بن يوسف ، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والمخاطر، على الموقع الإلكتروني : www.aleqtisadi.net/mohamed\_uose : f21-01-2009.doc ، تاریخ الإطلاع : 2009/03/25 ، ص : 3-2 .

<sup>(14)</sup> : حسين حسين شحاته ، الأزمة المالية آثارها و الدروس و العبر المستفادة منها ، سلسلة بحوث و دراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، الموقع الإلكتروني : www.darelmashora.com/V2/Documents/28/ والعبر المستفادة منها\_الأزمة\_المالية\_آثارها\_والدروس/

ص : 06 .

(15) : حسين حسين شحاته ، الأزمة المالية آثارها و الدروس و العبر المستفادة منها، مرجع سابق ، ص : 7-8 .

(16) : حسين حسين شحاته ، الأزمة المالية آثارها و الدروس و العبر المستفادة منها ،مرجع سابق ، ص : 9-10 .

(17) : حسين حسين شحاته ، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي ، سلسلة بحوث و دراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي على الموقع الإلكتروني: www.islamhouse.com/files/ar/ih\_articles/azmat\_annetham\_almaly\_alaalamy.doc: ، تاريخ الإطلاع : 2009/03/24 . ، ص : 09-11 .

(18) : حسين حسين شحاته ، الأزمة المالية آثارها و الدروس و العبر المستفادة منها ، مرجع سابق ، ص:14-15 .